المستخلص

لطالما كانت فعالية تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية مفهوم أحاط به فكر الفقهاء والمختصين بالتشريع الباحثين عن ذلك. لتعيين الضمانات المرتبطة بالعملية الانتخابية ، حيث تم الاستفادة من هذا التقسيم لفترة طويلة لتحريف المشاركة الانتخابية ، وإبعادها عن التبيان الواقعي لأصوات الناخبين ، واقصاء جماعات محددة من الناخبين من التمثيل المتوافق مع أصواتهم الوزن الانتخابي. تعتبر عملية تقسيم الدوائر الانتخابية من أهم الخطوات التمهيدية للعملية الانتخابية ، وتظهر هذه الأهمية بشكل أساسي في أن الدوائر الانتخابية هي في حد ذاتها دعامة أساسية لضمان حسن سير العملية الانتخابية ونزاهتها ، وكذلك فإن تقسيم الدوائر بعدالة يعطي الغاية المهمة في تحقق وتثبيت ما يسمى بالنزاهة الانتخابية.

تمتلك الدوائر الانتخابية ضمانات مرتبطة فيها وبكيفية تقسيمها ، والتي تختص بالدوائر الانتخابية نفسها ، ومن ناحية أخرى للسلطة المسؤولة عن عملية تقسيم الدوائر الانتخابية. تمثل هذه الضمانات آليات أساسية يمكن اعتمادها لضمان نزاهة العملية الانتخابية.

هناك أسس وعوامل هامة ومؤثرة على العملية الانتخابية نتيجة لتقسيم البلد الى دوائر انتخابية. ويتمثل ذلك في ضرورة وعدالة هذا التقسيم لأهميته للعملية الانتخابية ، سواء أجريت الانتخابات بنظام التصويت الفردي ، أو نظام التصويت بالقائمة.